الأمم المتحدة

TD/B/EDE/2/3

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

Distr.: General
21 February 2018
Arabic
Original: English

مجلس التجارة والتنمية
فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي
الدورة الثانية
جنيف، ١٨-٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٨
البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت

الفريق العامل المعني بقياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي

مذكرة من أمانة الأونكتاد

موجز

تتناول هذه المذكرة المفاهيمية البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الالكترونية والاقتصاد الرقمي. وتتعلق المذكرة بإمكانية إنشاء فريق عامل معني بقياس التجارة الالكترونية والاقتصاد الرقمي. وهي توضح الحاجة التي سيلبيها إنشاء الفريق العامل وتحدد الدور المنوط به وتبيّن نواتجه وأنشطته المحتملة وترتيباته العملية واحتياجاته من الموارد الخارجة عن الميزانية.

GE.18-02670(A)
1802670

الرجاء إعادة الاستعمال

السياق

١- اتفق مجلس التجارة والتنمية على اختصاصات فريق خبراء حكومي دولي جديد معني بالتجارة الالكترونية والاقتصاد الرقمي في ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٧ على أن تُعقَد جلسته الأولى في الفترة من ٤ إلى ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ في جنيف.

٢- وبرزت إمكانية إنشاء فريق عامل معني بقياس التجارة الالكترونية والاقتصاد الرقمي كواحدة من التوصيات المتعلقة بالسياسة العامة المتفق عليها في الدورة الأولى لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الالكترونية والاقتصاد الرقمي لكي ينظر فيها مجلس التجارة والتنمية في دورته التنفيذية السادسة والستين في شباط/فبراير ٢٠١٨.

٣- وتضمنت التوصيات المتعلقة بالسياسة العامة المتفق عليها في تلك الدورة الأولى توصيتين تتعلقان بشكل مباشر بالإحصاءات، وجاء فيهما أن فريق الخبراء الحكومي الدولي:

١١- *يشجع* المبادرات التي تحسن توافر الإحصاءات للبلدان النامية، بما فيها المبادرة المشتركة بين الأونكتاد واللجان الإقليمية للأمم المتحدة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والاتحاد البريدي العالمي والبنك الدولي ومنظمة الجمارك العالمية ومنظمة التجارة العالمية الرامية إلى تحسين قياس التجارة الإلكترونية العابرة للحدود؛ *ويدعو* الشركاء الإنمائيين إلى الإسهام من خلال دعم بناء القدرات في هذه المجالات؛

١٢- يوصي بإنشاء فريق عامل معني بقياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي بشكل يتواءم مع الموارد المتاحة؛ *ويدعو* الأمانة إلى إعداد مذكرة مفاهيمية بشأن الفريق العامل واستكشاف مدى اهتمام الشركاء الإنمائيين بدعم عملياته مالياً (TD/B/EDE/1/3، الفصل الأول، الفقرتان ١١ و١٢).

٤- وفي ٧ شباط/فبراير ٢٠١٨، قرر مجلس التجارة والتنمية، في دورته التنفيذية السادسة والستين، أن يأخذ في الاعتبار التوصيات المتعلقة بالسياسة العامة والمنبثقة عن الدورة الأولى لفريق الخبراء الحكومي الدولي. لذا، تتناول هذه المذكرة المفاهيمية على وجه الخصوص التوصيات المتعلقة بإمكانية إنشاء فريق عامل معني بقياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي.

٥- وسيركز الفريق العامل على كيفية تحسين مدى توافر الإحصاءات المتعلقة بالتجارة الالكترونية والاقتصاد الرقمي، وذلك بإشراك مكاتب الإحصاءات الوطنية والمنظمات الأخرى المعنية بجمع المعلومات ذات الصلة.

أولاً- الحاجة إلى بيانات وإحصاءات أفضل تسترشد بها السياسات

٦- تضطلع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بدور متنامٍ في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وقد التزمت الجمعية العامة للأمم المتحدة، في سياق استعراضها العام لسير تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات، بتسخير إمكانات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في سبيل تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ملاحظةً أن بإمكان هذه التكنولوجيات أن تسرّع وتيرة التقدم في تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر.

وتتصل عملية رقمنة الأنشطة الاقتصادية والتجارة اتصالاً مباشراً بعدة أهداف من أهداف التنمية المستدامة، على النحو الذي أكدته تقارير شتى[1].

٧- ويثير الاقتصاد الرقمي المتطوّر العديد من المسائل المتصلة بالسياسة العامة التي تنبغي معالجتها. حيث يتعين على الحكومات النظر فيما يترتب على عملية الرقمنة من آثار على السياسات المتصلة بمجالات مثل سوق العمل (بما في ذلك احتمال إيجاد فرص عمل أو تدميرها)، والتعليم وتنمية المهارات، والابتكار، والتنمية القطاعية، والمنافسة، وحماية المستهلك، والضرائب، والتجارة، وحماية البيئة، وكفاءة الطاقة، والتنظيم فيما يتعلق بالأمن والخصوصية وحماية البيانات.

٨- وتكافح البلدان المتقدمة هي أيضاً لتجهيز أنفسها بالبيانات اللازمة لصياغة السياسات القائمة على الأدلة فيما يتعلق بالمواضيع المذكورة أعلاه، والوضع أسوأ حالاً في البلدان النامية التي تنعدم فيها البيانات بشأن جوانب عديدة من الاقتصاد الرقمي. وعلاوة على ذلك، يحد انعدام البيانات من قدرة البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً، على الاستفادة من الفرص التي يتيحها الاقتصاد الرقمي. وهذا يجعل من الصعب على صنّاع السياسات صياغة سياسات قائمة على أدلة وتنفيذها.

٩- وتعطي طبيعة الاقتصاد الرقمي السريع التطور حافزاً للبلدان النامية كي تناقش الاحتياجات الإحصائية الجديدة، وتُبرز بشكل أفضل الحالة المتغيرة التي تواجهها، وتكيّف أطر القياس الموجودة لتناسب ظروفها.

١٠- ورغم تعهد البلدان المتقدمة باتخاذ بعض المبادرات لتحسين قياس الاقتصاد الرقمي، لا يوجد أي مبادرات تركز تحديداً على قياس احتياجات البلدان النامية والآثار التي ستواجهها[2].

ثانياً- دور الفريق العامل وارتباطه بمحافل أخرى

١١- من شأن الفريق العامل المعني بقياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي أن يتيح فرصة للدول الأعضاء في الأونكتاد لمناقشة سبل دعم إنتاج الإحصاءات ذات الصلة بشأن الاقتصاد الرقمي، ولا سيما في البلدان النامية. وسيجتمع مرة في السنة بصفته محفلاً للمكاتب الإحصائية الوطنية والمنظمات الأخرى المعنية بجمع البيانات ذات الصلة.

١٢- وسيركز الفريق العامل على المواضيع التي تُقررها الدورة السابقة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الالكترونية والاقتصاد الرقمي. وسيرفع الفريق العامل بعد ذلك تقريراً إلى الدورة التالية لفريق الخبراء الحكومي الدولي. وهذا من شأنه أن ينشئ علاقة وطيدة بين خطة السياسات العامة وحالة الإحصاءات المقابلة لها. ويمكن للفريق العامل أن يقدم مقترحات كي ينظر فيها فريق الخبراء الحكومي الدولي.

(١) انظر، مثلاً، E/CN.16/2016/3 وA/71/67-E/2016/51.

(٢) في ظل الرئاسة الألمانية في عام ٢٠١٧، ركز أيضاً أعضاء مجموعة الـ ٢٠ جهودهم على قياس وفهم التجارة الالكترونية وبُعدها الإنمائي على نحو أكثر فعالية.

١٣- وسيكمّل الفريق العامل عمل المنظمات الدولية والمجموعات الأخرى. وهناك تقسيم واضح للعمل بشأن قياس الجوانب المختلفة لمجتمع المعلومات، وذلك بفضل الشراكة المعنية بقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية. وفي هذا السياق، يتولى الأونكتاد مسؤولية القياس في ثلاثة مجالات: استخدام المؤسسات لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتجارة في سلع وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويجمع الأونكتاد البيانات لصالح البلدان ذات الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية (أي غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وغير المشمولة بعمل المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي)

١٤- ويضطلع الأعضاء الآخرون في الشراكة المعنية بقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية بأنشطة أخرى ذات صلة بالاقتصاد الرقمي[٣]:

(أ) يضطلع الاتحاد الدولي للاتصالات بمسؤولية قياس الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ووصول الأفراد والأسر المعيشية إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها، بما في ذلك بعض المؤشرات المتصلة بالتجارة الإلكترونية ومهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

(ب) تنظر منظمة العمل الدولية في مؤشرات العمالة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بينما وضعت جامعة الأمم المتحدة منهجية بشأن كيفية قياس الصادرات والواردات من النفايات الإلكترونية؛

(ج) تضطلع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي (يوروستات) بقياس الاقتصاد الرقمي والتجارة الإلكترونية بصورة أكثر شمولاً[٤]، ولكن هذا النشاط يشمل فقط أعضاء المؤسستين الذين قد تتطابق شواغلهم وأولوياتهم أو قد لا تتطابق مع شواغل وأولويات الاقتصادات الأقل تقدماً.

١٥- وسيسعى الفريق العامل المعني بقياس التجارة الالكترونية والاقتصاد الرقمي التابع للأونكتاد، إضافة إلى مساهمته في عمل الشراكة ضمن حدود اختصاصه، إلى إقامة علاقات تآزر مع المنظمات والمجموعات الأخرى التي تعمل على قياس مختلف جوانب التجارة الالكترونية والاقتصاد الرقمي. فعلى سبيل المثال، يشارك الأونكتاد في الفريق العامل المعني بالتجارة الإلكترونية التابع لمنظمة الجمارك العالمية، الذي يركز على قياس التجارة الالكترونية بين المؤسسات التجارية والمستهلكين للسلع المادية المنخفضة القيمة عبر الحدود دعماً لعمل الفريق في مجالات جمع الإيرادات، وتيسير التجارة، والسلامة والأمن.

(٣) وتضم الشراكة ١٤ عضواً: منظمة العمل الدولية؛ والاتحاد الدولي للاتصالات؛ ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ والأونكتاد؛ ومعهد الإحصاء التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة؛ وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية؛ ومجموعة البنك الدولي؛ ومعهد الدراسات المتقدمة في الاستدامة التابع لجامعة الأمم المتحدة؛ واللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا التابعة للأمم المتحدة؛ والمكتب الاحصائي للاتحاد الأوروبي؛ وأمانة اتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم في إطار برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

(٤) على سبيل المثال، هناك الفرقة العاملة المعنية بالقياس والتحليل في الاقتصاد الرقمي التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

١٦- وتُبذل أيضاً جهود تعاونية مختلفة من شأنها إثراء المناقشات في الفريق العامل، والعكس بالعكس، بما فيها ما يلي:

(أ) مبادرة مشتركة لمجموعة غير رسمية تضم منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والأونكتاد والاتحاد البريدي العالمي ومنظمة الجمارك العالمية ومنظمة التجارة العالمية، وذلك بهدف تحسين قياس التجارة الإلكترونية عبر الحدود؛

(ب) فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بإحصاءات التجارة الدولية، والتي ساهم الأونكتاد أيضاً في أعمالها المنهجية من أجل قياس التجارة في الخدمات القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

١٧- وبالإضافة إلى ذلك، لما كان نشاط الفريق العامل المعني بقياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي التابع للأونكتاد سيفضي إلى توافر المزيد من البيانات ذات الصلة بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي وإلى الارتقاء بنوعيتها، فإنه سيعزز تلك المبادرات النهائية التي تعتمد على هذه البيانات، بما في ذلك أعمال الأونكتاد بشأن المنتجات البحثية والتحليلية، ومنتجات التعاون التقني، مثل دليل التجارة الالكترونية بين المؤسسات التجارية والمستهلكين، ومؤشرات الجاهزية الإلكترونية المستخدمة في استراتيجيات التجارة الإلكترونية، والتقييمات السريعة لمدى الجاهزية للانخراط في التجارة الالكترونية.

ثالثاً- النواتج والأنشطة الممكنة

١٨- يمكن أن تشمل الأنشطة الممكنة للفريق العامل المعني بقياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، التي ستساهم في إثراء المداولات المقبلة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، ما يلي:

(أ) إجراء مسح لتوافر البيانات بين البلدان النامية في المجالات ذات الصلة بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي. وهذا التقييم من شأنه أن يساعد على تحديد الثغرات في توافر البيانات والحاجة المحتملة إلى المساعدة التقنية. وبصورة أعم، من شأن هذا المسح أن يساعد على كشف المواضيع الإحصائية التي تحتاج إلى وضع تعاريف لتحسين القياس الإحصائي؛

(ب) مناقشة تعريف مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (إذ إن التعاريف المتفق عليها دولياً تشكل الأساس للقياس المتسق، وبالتالي تتيح المقارنة بين البيانات المتأتية من مختلف البلدان) وبحث أولويات جمع البيانات فيما يتعلق بالآتي:

'١' استخدام المؤسسات لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

'٢' التجارة الإلكترونية، بما فيها التجارة الإلكترونية عبر الحدود؛

'٣' التجارة في خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

'٤' جوانب الاقتصاد الرقمي الأخرى.

(ج) مناقشة الحاجة الممكنة إلى تكييف معايير قياس الاقتصاد الرقمي وتعاريفه التي وضعتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لكي تتلاءم مع احتياجات البلدان المنخفضة الدخل. وقد ينطوي هذا على استحداث الأطر المفاهيمية الضرورية لمساعدة البلدان النامية على إنتاج بيانات قابلة للمقارنة في المجالات ذات الصلة؛

(د) مناقشة سبل استخدام المصادر المبتكرة للبيانات أو المصادر التابعة لجهات تجارية (بما فيها البيانات الضخمة). قد تكون بعض جوانب التجارة الالكترونية والاقتصاد الرقمي قابلة للقياس باستخدام الوسائل الرقمية والبيانات التي توفرها المنصات الرقمية على الإنترنت؛

(هـ) المساهمة في استعراض النظراء لصيغة محدثة من الطبعة المنقحة عام ٢٠٠٩ من *دليل الأونكتاد لإنتاج إحصاءات اقتصاد المعلومات* (UNCTAD/SDTE/ECB/2007/2/Rev.1). وهذا من شأنه أن يتيح لبعض المشاركين في الفريق العامل الفرصة لإبداء آرائهم بشأن مضمون الدليل المنقح. ويستخدم الممارسون الوطنيون هذا الدليل مرجعاً ومادة تدريبية في تنفيذ عمليات جمع البيانات. ومن الضروري تحديث الدليل لضمان حفاظ هذا الإطار الإحصائي على أهميته في سياق التغيرات التكنولوجية الناشئة؛

(و) مناقشة الاحتياجات في مجال بناء القدرات الإحصائية في البلدان النامية، وبخاصة في أقل البلدان نمواً. وهذا من شأنه أن يوفر أساساً لاستهداف مشاريع المساعدة التقنية لصالح الدول الأعضاء النامية؛

(ز) استكشاف سبل جديدة للتعاون بين بلدان الجنوب، بما في ذلك تبادل المعارف والدروس المستفادة بشأن قياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي. وفي هذا الصدد، يمكن الاعتماد على العمل الذي يُضطلع به في إطار موارد الفريق العامل وإكماله.

رابعاً- الترتيبات العملية المقترحة

١٩- يمكن أن يجتمع الفريق العامل المعني بقياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي مرة في السنة لمدة يومين إلى ثلاثة أيام ويرفع تقريراً إلى فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي على أساس سنوي. وبالنظر إلى ضرورة تبادل التقارير بين فريق الخبراء الحكومي الدولي والفريق العامل، قد يكون من المناسب للفريق العامل أن يجتمع في الربع الثالث من كل سنة، بما أن دورة فريق الخبراء الحكومي الدولي تعقد بالتزامن مع أسبوع التجارة الإلكترونية (الذي ينظمه الأونكتاد عادة في آذار/مارس أو نيسان/أبريل).

٢٠- وفضلاً عن المكاتب الإحصائية الوطنية، ينبغي أن توجَّه الدعوة للمشاركة إلى المنظمات الدولية ذات الصلة، بما في ذلك منظمة العمل الدولية، وصندوق النقد الدولي، والاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ولجان الأمم المتحدة الإقليمية، وشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، ومنظمة الجمارك العالمية، ومجموعة البنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، والمنظمات المتخصصة ذات الصلة، وشبكات البحوث (مثل شبكة البحوث بشأن الآثار الإنمائية للاقتصادات الرقمية، ولير آسيا، وشبكة بحوث أفريقيا لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومركز معلومات الشبكة البرازيلية/المركز الإقليمي للدراسات بشأن تطوير مجتمع المعلومات والحوار الإقليمي المعني بمجتمع المعلومات).

٢١- ويمكن لشعبة التكنولوجيا واللوجستيات وشعبة العولمة والاستراتيجيات الإنمائية الاشتراك في توفير الخدمات لاجتماعات الفريق العامل المعني بقياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، من خلال تقديم الدعم اللوجستي، وإعداد الوثائق حسب الاقتضاء، بما فيها مشاريع التقارير.

٢٢- ويمكن أن ينتخب الفريق العامل رئيساً ونائب رئيس لفترة سنة واحدة في كل مرة.

٢٣- ويحدِد محورَ تركيز كل اجتماع للفريق العامل فريقُ الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي.

خامساً- الاحتياجات المتوقعة الممكنة من الموارد

٢٤- سيتطلب إنشاء الفريق العامل المعني بقياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي موارد خارجة عن الميزانية على النحو المفصل أدناه. وبناء على ذلك، سوف يضطلع الفريق العامل بأنشطته، بما في ذلك اجتماعاته، رهناً بتوافر الموارد الخارجة عن الميزانية. ولهذا الغرض، يمكن لأمانة الأونكتاد أن تبدأ في إجراء مناقشات مع المانحين المحتملين الذين أعربوا عن اهتمامهم بتمويل الفريق العامل، في حال إنشائه.

٢٥- وتشمل الموارد الخارجة عن الميزانية المطلوبة على أساس سنوي ما يلي:

(أ) موظف واحد متفرغ برتبة ف-٣ لخدمة الفريق العامل (٥٠٠ ١٦١ دولار)؛

(ب) تمويل السفر وبدلات الإقامة اليومية للمشاركين من البلدان النامية، وبخاصة من أقل البلدان نمواً (٠٠٠ ٨٠ دولار)؛

(ج) تمويل محدود من أجل الخدمات الاستشارية لإعداد الوثائق (٠٠٠ ٤٠ دولار).

وستبلغ التكاليف ٥٠٠ ٢٨١ دولار سنوياً، بالإضافة إلى ١٣ في المائة من أجل تكاليف دعم البرامج، لما مجموعه ٠٩٥ ٣١٨ دولاراً.